

## اقتصاد

## وزير الكهرباء لـ «الوطن»: «

## لجنة تدرس فاتورة الكهرباء.. و ٩٠٪ من كلفة إنتاج الكهرباء للوقود

## ١٨٪ من الكهرباء المنتجة من نصيب الصناعة ونغذي ٩٠٪ من المنشآت الصناعية حالياً

عبدالمهدي شباط

«طورت وزارة الكهرباء آليات عملها وتكيفت مع ظروف الأزمة وتبدلاتها واستطاعت الحفاظ على المكونات الفنية والإدارية لقطاع الكهرباء وباتت تعتبر جملة المهام التقليدية والروتينية في تأمين الكهرباء والحفاظ على المنشآت خلف ظهرها لتنتقل إلى رؤية أوسع وأشمل وتنفيذ مشروعات عملاقة تشكل أرضية صلبة لتطوير ميادين العمل الاقتصادي وخلق بيئة أعمال ومشاريع نامية ومتطورة في سورية».

بهذه العبارات استهل وزير الكهرباء عماد خميس حديثه مع «الوطن» ليبين من وجهة نظره كيف استطاعت الوزارة تطوير خططها وآليات عملها خلال سنوات الحرب، وكيف تعاملت مع الحوادث والحالات غير الاعتيادية.

وفي السياق الاقتصادي للوزارة أشار الوزير إلى التطور النوعي في هذا المجال خلال الحرب، نتيجة لإستراتيجية عمل واضحة في هذا الخصوص، وتشكيل خلايا عمل متخصصة، مهامها التحول بالوزارة إلى منظومة اقتصادية تسهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتشكل رافعة لكل عمليات التنمية في مختلف أبعادها على مستوى الدولة، عبر العديد من النقاط، أهمها الاستخدام الأمثل للموارد والطاقة المخوارة وتوظيفها وفق أولويات العمل والمرحلة والبحث عن كل المكان لتطوير الاقتصاد وخاصة جهة دعم الصناعة عبر منحها الأولوية في خطط ومشاريع الوزارة وتأمين التغذية الكهربائية اللازمة وكل احتياجات ومتطلبات القطاع الصناعي والإنتاجي بما فيها العمل على إعادة هيكلة التعرفة للاستخدام غير المنزلي وتخصيص موارده لتمتيع هذا القطاع بالشكل الأمثل. مبيئاً حرص الوزارة على توطيد الصناعات الكهربائية وخاصة صناعة المحولات والكابلات والعدادات وغيرها من الصناعات الكهربائية.

وأكد خميس أنه في حال تنفيذ خطط الوزارة في هذا السياق خلال السنوات الخمس القادمة سيظهر الدور الكبير لقطاع الكهرباء في مجال التنمية الاقتصادية وتعزيز توفير القطع الأجنبي وتنشيط دورة رأس المال واستيعاب الكثير من اليد العاملة.

## الصناعة بالأرقام الكهربائية

وفي إطار دعم الصناعة ومنحها حصة مهمة في مشروعات الكهرباء، بين الوزير أنه تم تأمين الطاقة الكهربائية اللازمة لأكثر من ٩٠٪ من المنشآت الصناعية التي عانت للعمل على امتداد الجغرافيا السورية، وأن المنشآت الصناعية باتت تحوز نسبة ١٨٪ من كمية الطاقة المتوفرة حالياً، وأن معظم المدن الصناعية يتم تأمين التغذية المطلوبة لها بشكل مستمر في حين تم العمل على إيجاد وتأمين كل المخارج الخاصة للمنشآت الصناعية التي تعمل خارج المدن الصناعية الرئيسية، إما في مناطق صناعية وحرفية أو بالقرب من الإحياء السكنية، وهي مخارج مستقلة عن المخارج الخاصة بتغذية التجمعات السكنية، بحيث لا يكون تغذية المنشآت الصناعية على حساب الطلب المنزلي للكهرباء.

وأشار الوزير إلى وجود حالة مستمرة من التنسيق بين الوزارة والمنشآت الصناعية المهمة في القطاع العام وكبار الصناعيين في القطاع الخاص لضمان الاستمرار في تأمين التغذية المناسبة لمنشآتهن، مبيئاً أن معظم المنشآت الصناعية باتت خارج التقنين وتنتج طاقة مستمرة على مدار الساعة ومن دون انقطاع عبر حصص ساعات التقنين خلال يوم واحد في الأسبوع، وذلك لتأمين استمرار عملها وعدم توقف خطوط الإنتاج والآلات، وخاصة أن عمليات التقنين، سابقاً كانت تتسبب بخسارة وتكاليف إضافية لدى هذه المنشآت لحاجة إقلاع المكثبات والآلات إلى تكاليف إضافية بعد كل عملية تقنين. ويوضح الوزير أن هذا لا يعني أن قطاع الكهرباء يعيش أفضل ظروفه بل هناك الكثير من الصعوبات والتحديات التي تواجه تنفيذ الأعمال، وعلى سبيل المثال هناك معاناة لدى الوزارة في تأمين الكهرباء للمنشآت في المدينة الصناعية بالشيخ نجار بحلب بسبب ظروف الحرب والأحداث الدائرة

## أرقام باللون

## تعاملات الأسهم ضعيفة والحذر سيد الموقف

انخفضت حركة التعاملات في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الأسبوع بشكل ملموس مقارنة مع الوسطيات الأسبوعية لهذا العام، حيث بلغ حجم التداول ما يزيد عن ٦٩ ألف سهم خلال الأسبوع الأول من الشهر الجاري، بقيمة إجمالية وصلت إلى نحو ٦,٥ ملايين سهم، وبالقارنة مع المتوسط الأسبوعي لهذا العام فقد انخفض حجم التداول بحوالي ٧٩ ألف سهم، حيث بلغ متوسط حجم التداول الأسبوعي ١٤٨ ألف سهم، فيما انخفضت قيمة التداول بنحو ١٢,٥ مليون سهم، حيث يبلغ متوسط قيمة التداول الأسبوعي نحو ٢٠ مليون سهم. تراقف ذلك مع انخفاض طفيف في قيمة مؤشر السوق على أساس أسبوعي والتي بلغت ربع نقطة مئوية.

ويشير انخفاض المؤشر بشكل محدود بالتوافق مع تراجع حركة التعاملات إلى حالة من الترقب والحذر من المستثمرين، حيث يوضع مدير الدراسات في سوق دمشق للأوراق المالية أسامة حسن لـ«الوطن» أن الشهر العاشر يكون بشكل دائم فترة انتظار لإفصاحات الربع الثالث، حيث نشرت إدارة السوق تعاملاً تدعو فيه الشركات المدرجة لتزويدها بالإفصاحات الخاصة بالربع الثالث من العام الحالي، خلال مدة شهر لتزويد هيئة الأوراق والأسواق المالية بإفصاحات الربع الثالث، ولذلك تكون الفترة الحالية للترقب والانتظار لانتهاء الشركات من إعلان الإفصاحات.

## واقع الطاقات المتجددة

كشف الوزير خميس فيما يخص توجهات الوزارة لتنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة عن عمل جارٍ لتنفيذ مشاريع خلال الـ ٢٨ شهراً القادمة في ثلاث مناطق مختلفة على الأراضي السورية، وأنه لدى الوزارة ٢٠٠ ميغا واط من العتقات الريحية معلنة من ٦ أشهر على نظام المشاركة، وأنه لدى وزارة الكهرباء خطط لإنتاج (١٠٠٠) ميغا واط تم الوصول إلى نحو (٢٠٠٠) ميغا واط في العام ٢٠٣٠. إضافة إلى وجود معمل لدى الوزارة حالياً يعمل بطاقات محدودة جداً ولا يلبى أكثر من ٥٪ من حاجة قطاع الكهرباء يتم العمل على إعادة تفكيكه مع مجموعة من الشركاء.

وعن خطوات الوزارة للتوجه نحو الطاقات المتجددة بين أنه يتم في الوزارة تفعيل ما تم تأسيسه في هذا المجال حيث باشرت الوزارة مع بداية الأزمة إعداد التشريعات اللازمة للتشجيع على إنتاج الطاقات المتجددة بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والجهات والبدء في حجز التوليدات الخاصة لهذه المشاريع لكن التركيز على أمن المنشآت والحفاظ عليها وتأمين متطلبات قطاع الكهرباء ومعالجة وإعادة تأهيل العديد من البنى التحتية لقطاع الكهرباء في بداية الأزمة أدى إلى بطء تنفيذ رؤية الوزارة حول ذلك.

أما حالياً وبعد أن تم استيعاب التحديات والتعامل معها فقد بدأت الوزارة بخطوات جديدة –السلام للوزير- والأشهر الأخيرة شهدت خطوات نوعية في مجال مشاريع الطاقة الشمسية والريحية وتأمين التمويل الكافي لتأمين المشاريع الضخمة عبر استنهاض رأس المال المجد داخل البلد من المجتمع المحلي ورجال الأعمال وتنفيذ المشاريع المشاركة لأن مثل هذه المشروعات تحتاج لحجم تمويل كبير ومن المعروف عدم قدرة أي بلد في العالم مهما بلغت قدراته الاقتصادية على القيام بجميع مشاريع الطاقة لديه من دون الاستعانة باستثمارات القطاع الخاص وكبار المشتركين وخاصة لجهة تنفيذ المشروعات الضخمة والمشروعات الخاصة بمنشآتهن إضافة إلى الاعتماد على المواطن في تنفيذ المشروعات الصغيرة والمحدودة، وفي هذا السياق يرى أنه لا بد من وجود الحملة الوطنية للطاقات المتجددة والفضاء على تحديات الأزمة في مجال الطاقة.

ولدى سؤالنا عن تأخر تنفيذ مشروعات الطاقات المتجددة لأكثر من ٢٠ عاماً في وزارة الكهرباء بين خميس أن جملة من العوامل والظروف الموضوعية أخرجت إنشاء مثل هذه المشاريع أهمها أولويات الحكومة في المراحل السابقة وانخفاض تكاليف توليد الطاقة الكهربائية بالطرق التقليدية ووفرة الوقود اللازم لعمليات التوليد مقابل عدم جدوى الإنتاج بالطاقات البديلة كله لم يتسبب على البدء بشكل فعلي وجدي في مثل هذه المشاريع إلا أنها باتت خلال الظروف الحالية حاجة ملحة وضرورية.

## حسبة المحطات

وفي رده عن سؤال حول جدوى وأهمية استمرار وزارة



الكهرباء في إنشاء محطات توليد الكهرباء خلال الظروف الحالية أوضح خميس أن السر في ذلك يكمن في العامل الزمني الذي يحتاجه إنشاء مثل هذه المحطات. مبيئاً أن المتوسط الزمني لتنفيذ مشاريع توليد الطاقة الكهربائية عادة ما يقرب من خمس سنوات حيث يرتفع العمر الزمني لإنشاء محطات التوليد لنحو ٨ سنوات ويكون بنحو ٥ سنوات لإنشاء محطات التحويل وهذا في حال توافرت الظروف الجيدة للعمل. في حين يمكن تأمين الوقود اللازم لتشغيل المحطات خلال ٢٤ ساعة، فعملية تأمين الوقود هي أكبر معوقات توليد الطاقة حالياً، وهنا تكمن رؤية الوزارة ورهانها على انتهاء الأزمة قريباً لتكون البنية التحتية لقطاع الكهرباء جاهزة ومتطورة.

وعن عودة محطات توليد الكهرباء في المنطقة الجنوبية للعمل والتي تعتبر المحطات الأكثر تطوراً وجدوى اقتصادية أوضح الوزير أن الأمر مقترن بوصول الوقود اللازم لتشغيلها وأن الوزارة تعمل بالتنسيق مع الجهات المعنية بشكل يومي لتأمين الوقود ولا يمكن تحديد موعد زمني لذلك بسبب تبدل ظروف ومعطيات الأزمة بشكل مستمر.

وبين أننا نحتاج يومياً إلى نحو مليار لييرة سورية لتأمين كل احتياجات قطاع الكهرباء من الوقود اللازم لعمليات توليد الطاقة المطلوبة في حال تم تأمين هذه الكميات عن طريق الاستيراد لكن يتم التعامل مع هذه الاحتياجات حسب الأولويات، وأن لجنة ومكتب تسويق النفط هما المعنيان بتأمين الوقود ويجري التنسيق معها بشكل مستمر ويومي لتأمين احتياجات قطاع الكهرباء.

## دعم الشبكة

وعن ظاهرة احتراق المحولات خلال الشتاء الماضي واستعدادات الوزارة لتلافي حدوثها خلال هذه الشتاء أشار الوزير إلى أن هذه الأضرار التي تصيب المحولات هي بسبب زيادة الحمولات عليها والناتج عادة عن زيادة حجم الاستهلاك بسبب استخدام الكهرباء لأغراض التدفئة وتسخين المياه وغيرها من الاستخدامات التي تستهلك الكثير من الطاقة، وعن زيادة الكفاءة السكنية في المناطق والأحياء السكنية، لذا فإن الوزارة تعمل على اتخاذ الكثير من الإجراءات للتخفيف من الضغط على الشبكة بزيادة عدد المحولات وزيادة حجم الاستثمارات لدعم الشبكة وزيادة الوثوقية فيها، وفي هذا السياق تظهر قوة الدولة السورية عندما تستطيع التدخل في محافظة واحدة بأكثر من ملياري لييرة لدعم قطاع الكهرباء.

## لغة الدعم

وعن حجم وقيمة الدعم الحكومي الذي يتناوله قطاع

## إنتاج الكهرباء من

الشمس والرياح  
خلال ٢٨ شهراً

## نحتاج إلى وقود

بمليار لييرة يومياً  
لتأمين الكهرباء

والموضوع عند لجنة  
ومكتب تسويق

النفط

## توطيد الصناعات

الكهربائية خلال  
خمس سنوات

لتعزيز توفير  
القطع الأجنبي

وتنشيط دورة رأس  
المال واستيعاب اليد

العامة

## إنشاء محطات

توليد الكهرباء  
يحتاج إلى ٨ سنوات

على حين تأمين  
الوقود يتم

في ٢٤ ساعة

**«الأسود» يتعافى وإيران إلى السوق خلال أشهر**

أنهت عقود النفط تعاملات الأسبوع الماضي على مكاسب تبلغ نحو ٩ بالمئة وهي أكبر زيادة من حيث النسبة الشهرية في ستة أسابيع.

وبحسب تقرير نشرته وكالة رويترز فقد لقي النفط دعماً من بيانات أظهرت أن شركات الطاقة الأميركية خفضت عدد المنصات النفطية لسداس أسبوع على التوالي وهي أطول سلسلة انخفاضات أسبوعية منذ حزيران.

وتلقت السوق دعماً أيضاً من محضر أحدث اجتماع لمجلس الاحتياطي الاتحادي الذي نشر يوم الخميس الماضي وأظهر أن عدداً أكبر من المتوقع من أعضاء لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي الأمريكي وافقوا على تأجيل أول زيادة لأسعار الفائدة الأميركية في عشر سنوات.

وفي سياق متصل أكد مدير الشؤون الدولية بشركة النفط الإيرانية محسن قمصري أن إيران ستعود للأسواق العالمية بعد شهر من رفع الحظر الغربي المفروض عليها.

وأوضح قمصري في تصريح له أن المشترين التقليديين للنفط الإيراني في فترة ما قبل الحظر أعلنوا استعدادهم لاستيراد النفط من إيران مجدداً وأن الشركة تجري مفاوضات مع الكثير منهم بغية استئناف عملية البيع لهم لافتاً إلى قلق المشترين الأوروبيين من آلية إلغاء الحظر.

وتوقع قمصري زيادة مستوى الصادرات النفطية بواقع ٥٠٠ ألف برميل يومياً مشيراً إلى أن الزيادة الثانية للصادرات تتطلب بعض الوقت.

**«الأصفر» يواصل ارتفاعه وغرام ٢١ قيراطاً بـ ١٠٤٠٠ لييرة**

ارتفع الذهب بشكل ملحوظ مغراماً مع بداية الأسبوع الماضي، حيث وصل سعر غرام الذهب عيار ٢١ إلى ١٠٤٠٠ لييرة سورية، لتسجل اللييرة الذهبية السورية سعر ٨٥ ألف لييرة سورية، والأونصة الذهبية السورية سعر ٢٧٥ ألف لييرة سورية، علماً أن تسعير الذهب كان على دولار وسطي بـ ٣٢٠ لييرة سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات غسان جزماتي أن سبب الارتفاع هو عالمي مع ارتفاع سعر الأونصة الذهبية عالمياً حيث سجلت مع بداية الأسبوع سعر ١١٥٩ دولاراً، في حين كانت أغلقت نهاية الأسبوع الماضي على سعر ١١١٧ دولاراً، حيث قفز الذهب إلى أعلى مستوى في سبعة أسابيع أثناء التعملات يوم الجمعة بعد أن أظهر محضر أحدث اجتماع لمجلس الاحتياطي الاتحادي أن البنك المركزي الأمريكي لا يتعجل رفع أسعار الفائدة.

وصعد سعر الذهب في المعاملات الفورية ١,٦ بالمئة لينتهي التعاملات في السوق الأميركي عند ١١٥٦,٣٠ دولاراً للأونصة، بعد أن قفز في وقت سابق من الجلسة إلى ١١٥٩,٨٠ دولاراً وهو أعلى مستوى له منذ ٢٤ آب الماضي. وينتهي المعدن الأصفر الأسبوع على مكاسب مقدارها ١,٥ بالمئة.

ولفت جزماتي إلى أن حركة مبيع الذهب في أسواق دمشق مستقرة حالياً بمتوسط مبيع يومي يصل إلى ٤ كغ.

**«المركزي»... يبيع لشركات الصرافة لكن الدولار لم يستجب**

واصل الدولار ارتفاعه الحذر في السوق غير النظامية «السوداء» مقرباً من مستوى ٣٣٨ لييرة سورية، وفقاً ما يتم تناقله في الوسط التجاري، تأثراً بما يشاع من أسعار عبر بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي وتطبيقات الموبايل، إذ يتم على أساسها تسعير المحمولة.

أما رسمياً، فلا تغير يذكر في الأسعار طوال الأسبوع الماضي، إذ سجل سعر دولار الحوالات في شركات الصرافة ٣١٥ لييرة سورية، بينما سجل المبيع ٣١٨,١٥ لييرة سورية، وكان سعر تمويل المستوردين من مصرف سورية المركزي قد سجل سعر ٣١٨,١٥ لييرة سورية أيضاً. رغم إعلان المصرف المركزي عدة مرات أنه مستمر في عمليات التدخل، التي لا تزال مستمرة عبر عدة شركات صرافة، لا يتجاوز عددها خمس شركات، منها شركات خالفت أنظمة القطع ونشر التلفزيون الرسمي اعترافات أصحابها ومن يعمل معهم.

عالمياً، تراجع الدولار الأميركي يوم الجمعة الماضي إلى أدنى مستوياته في عدة أسابيع أمام اليورو والفرنك السويسري، في اليوم التالي لنشر محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي لشهر أيلول والذي عزز التوقعات بتأخير رفع أسعار الفائدة الأميركية في حين قفزت العملات المرتبطة بالعمو.

**أرقام باللون**

**تعاملات الأسهم ضعيفة والحذر سيد الموقف**

انخفضت حركة التعاملات في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الأسبوع بشكل ملموس مقارنة مع الوسطيات الأسبوعية لهذا العام، حيث بلغ حجم التداول ما يزيد عن ٦٩ ألف سهم خلال الأسبوع الأول من الشهر الجاري، بقيمة إجمالية وصلت إلى نحو ٦,٥ ملايين سهم، وبالقارنة مع المتوسط الأسبوعي لهذا العام فقد انخفض حجم التداول بحوالي ٧٩ ألف سهم، حيث بلغ متوسط حجم التداول الأسبوعي ١٤٨ ألف سهم، فيما انخفضت قيمة التداول بنحو ١٢,٥ مليون سهم، حيث يبلغ متوسط قيمة التداول الأسبوعي نحو ٢٠ مليون سهم. تراقف ذلك مع انخفاض طفيف في قيمة مؤشر السوق على أساس أسبوعي والتي بلغت ربع نقطة مئوية.

ويشير انخفاض المؤشر بشكل محدود بالتوافق مع تراجع حركة التعاملات إلى حالة من الترقب والحذر من المستثمرين، حيث يوضع مدير الدراسات في سوق دمشق للأوراق المالية أسامة حسن لـ«الوطن» أن الشهر العاشر يكون بشكل دائم فترة انتظار لإفصاحات الربع الثالث، حيث نشرت إدارة السوق تعاملاً تدعو فيه الشركات المدرجة لتزويدها بالإفصاحات الخاصة بالربع الثالث من العام الحالي، خلال مدة شهر لتزويد هيئة الأوراق والأسواق المالية بإفصاحات الربع الثالث، ولذلك تكون الفترة الحالية للترقب والانتظار لانتهاء الشركات من إعلان الإفصاحات.